محاولات التحديث في عهد محمد رضا شاه1941 -1962

تعد سنوات الحرب العالمية الثانية وما تلاها مؤشراً لدخول ايران مرحلة تأريخيه مهمة بشان التحديث ,انفردت فيها ايران بخصائص وسمات ميزتها عن غيرها من الحقب التاريخ الايراني الحديث, لانها استطاعت ان تترك اثراً واضحاً ليس في ايران وحسب ,وانما في منطقة الشرق الاوسط بأسرها.

قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية باتت ايران ذات اهمية استراتيجية وسوقية اقتصادية على الصعيد الدولي نتيجةً لبروز قوة عالمية جديدة على المسرح السياسي العالمي وهي المانيا, فالشاه رضا كان قد خشي بعد اندلاع الحرب ان تقوم كل من بريطانيا والاتحاد السوفييتي بتقسيم ايران, لذا بدء بالبحث عن دولة ما تقوم بعملية الموازنة بين هاتين الدولتين, فوجد ضالته في المانيا النازية بانها المرشح الامثل والحقيقي لإحباط محاولات واطماع الروس والبريطانيين في ايران ,وكانت الاوساط السياسية الايرانية وقياداتها تؤيد الشاه في توجهه هذا... الا ان الشاه اراد توثيق علاقاته مع المانيا سراً حتى لا يثير غضب الحلفاء , فبعد اندلاع الحرب اعلن الشاه ببياناً رسمياً في 2 ايلول عام 1939 ابلغ فيه الدول المتحاربة بقرار ايران الوقوف على الحياد, وعلى الرغم من اعلان الحياد الا ان ميزان السياسة الخارجية الايرانية بدء يميل بشكل كبير لصالح المانيا النازية بعد مدة وجيزة من اعلانها الحياد ,متأثرةً بالدعاية النازية وصدى انتصارات قواتها العسكرية المتلاحقة, موفره مبررات لميول الشاه وتصوراته عن المانيا. دفعت تلك الاحداث بريطانيا لاعادة تقييم سياستها تجاه ايران ,وبعد يوم واحد من الهجوم الالماني عللا الاتحاد السوفييتي في 22 حزيران عام 1941 عندما ايقنت ان الالمان المتواجدين في ايران بدؤا يمارسون ضغوطاً على السلطات الحاكمة فيها.

بناءً على ما تقدم طرحت اراء مختلفة من بريطانيا والاتحاد السوفييتي حول الطريقة التي يمكن بها تأمين مصالحهم واهدافهم وتطلعاتهم في ايران ومن بين تلك الاراء احتلال ايران ,وفعلاً في 25 اب عام 1941 وقع الهجوم الاول للقوات البريطانية على ايران في منطقة خسروي التي لا تبعد سوى 600 ميل عن منطقة الخليج العربي في حين هاجمت القوات السوفيتية ايران من الشمال واحتلت تبريز ومشهد وساحل بحر قزوين... ادت حالة الاحتلال المفاجئة للقوات البريطانية قبالة الامكانيات المتواضعة لقوات الجيش الايراني الى الكشف عن تلك الحقيقة التي مفادها ان النظام الدكتاتوري الذي اقامه رضا شاه في ايران مظهراً تفوقاً ومغالاة واسعة في اضطهاد الشعب الايراني وتكميم افواه المعارضة بقدر كبير من الظلم ,انه نظام ضعيف وعاجز عن مواجهة الغزو الاجنبي والتصدي له فمؤسسات الجيش والجندرمة وقوات الشرطة التي نظمها وحدثها وجهزها رضاه شاه بأحدث الاسلحة على حساب فقر الشعب واستنزاف ثرواته وموارده واظهرت قدرة وكفاءه عالية في قمع الشعب والمعارضة كشفت عن ضعفها وقلة قدرتها عندما احتلت ايران.

تنفيذاً لرغبة الحلفاء اجبر الشاه رضا بهلوي مكرهاً على التنازل عن العرش الايراني في 16 ايلول عام 1941 لابنه الشاه الجديد محمد رضا ولم يأسف على رحيله حتى اصدقائه البريطانيون الذين كان لهم دور في توليه العرش عام 1925,وهنا قال رئيس الوزراء البريطاني تشرشل "ببساطة نحن الذين نصبناه ونحن الذين عزلناه". وعلى اثر ذلك نفي رضا بهلوي الى

مدينة جوهانسبرغ في جنوب افريقيا بأمر من قوات الاحتلال البريطاني في 28 ايلول عام 1941.

استناداً للدستور الايراني استقالت الحكومة الايرانية وكلف الشاه الجديدة انذاك محمد على فروغي بإعادة تشكيل الحكومة مرة اخرى في 29 ايلول . بعد ذلك بدء الشاه بالتعاون مع الحلفاء الذين كانوا يمتلكون الصلاحيات والمقاليد الحكم في ايران خلا المرحلة الاولى من الاحتلال خوفاً من ان يلقى نفس مصير والده ,فكان ممثلي حكومتي لندن وموسكو يتولون ادارة شؤون البلاد من طهران. الامر الذي ولد ردود فعل وحالة من الاستياء لدى الرأي العام الذي بدء يتعاطف مع اجراءات رضا شاه الذي بدء يطلق سراح المعتقلين السياسيين ,والسماح بعودة المنفيين الى البلاد , وسمح بحرية الرأي والغى نظام الرقابة على المطبوعات والخدمات البريدية والاذاعات وسمح بفتح صحف ومجلات جديدة اذ بلغ عدد المجلات والصحف بعد سنتين من عزل رضاه شاه نحو مائة وخمسين صحيفة ومجلة تطرح فكراً يتناسب ومرحلة الحكم الجدية في ايران.اذ اسهمت هذه الصحف ولعبت دوراً فاعلاً في سقوط الحكومة برئاسة محمد علي فروغي التي شكلها ممثلوا بريطانيا والاتحاد السوفيتي في 28 شباط عام 1942 ,وليشكل بعدها علي سهيل الحكومة الجديدة في 9 اذار عام 1942 ,هذه الحكومة التي واجهت ازمة البلاد الغذائية وزيادة التضخم المالي وزيادة طلبات الحلفاء للاموال لتغطية نفقات قواتهم حتى اجبرت تحت ضغط هذه الاوضاع على تقديم استقالتها في 30 تموز عان 1942. الامر الذي اتاح المجال للشاه لاختيار احد اتباعه يدعى قوام السلطنه لتشكيل الحكومة الجديدة بوصفه "رجل الساعة والمرحلة" الذي بأمكانه اخراج ايران من ازماتها. فبدء رئيس الوزراء الجديد بالتعاون مع الشاه بأصدار اوراق مالية جديدة وحصل على كميات كبيرة من الحنطة من اصدقاء ايران الجدد مثل الولايات المتحدة لمعالجة الازمة الغذائية فتوطت العلاقات بين ايران والولايات المتحدة الاميركية عندما طلب من الاخيرة ارسال خبراء اقتصاديين ومستشاريين ماليين لمساعدة الحكومة لمواجهة الازمة . اصلاحات قوام السلطنه كانت قد اثارة حفيظة بعض الموالين لقوات الاحتلال والمستفيدين من تردي الاوضاع وفي النهاية اندلعت مظاهرات في 9 كانون الثاني عام 1943 تمكنت من دفع الشاه الى عزل رئيس الوزراء قوام السلطنه. وليكلف علي سهيلي مرة اخرى بتشكيل الحكومة في شباط عام 1943 في وقت كانت فيه ايران تعاني من ازمة حادة في المواد الغذائية بسبب مرابطة جيوش الحلفاء فوق اراضيها , مما ولد ارتفاعاً حاداُ في اسعار المواد الغذائية ولتصل سعر علبة الشاي من (20-17) ريال الى (30-28) ولمعالجة هذه الازمة وحسب الاتفاق المسبق مع الولايات المتحدة استعان السهيلي بالخبير الاقتصادي الاميركي ارثر ميلسبو الذي كان قد وصل ايران في كانون الثاني عام 1944 فبدء بتحقيق موازنه في ميزانية الحكومة عبر تخفيض افراد القوات المسلحة(الجيش) الا ان سياسته هذه اثارت حفيظة القوى السياسية بأعتبار الجيش ركيزة الوطن الاساسية فأجبر على الاستقالة في 16 اذار عام 1944,ولتختار قوى المعارضة محمد سعيد لتولي منصب رئيس الوزراء.

لم تكن اجراءات سعيد هي من انقذت ايران وانما الثروات الطبيعية ولاسيما النفط الايراني ففي منتصف عام 1944 تقدمت شركات اميركية وبريطانية بطلب للحكومة الايرانية للصول على امتياز نفطي لها في ايران فتمت الموافقة على منحا امتياز في جنوب غرب ايران الا ان الاتفاق لم يتم بسبب معارضة الاتحاد السوفييتي ,وعلى اثر ذلك زارت ايران بعثة سوفيتية

برئاسة سرجي كافتارادز نائب وزير الخارجية للتفاوض مع حكومة سعيد للحصول على امتياز للتنقيب عن النفطو الا ان تصادم مصالح الدول الكبرى اجل موضوع منح الامتيازات النفطية في ايران الى ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد ان قدم مصدق مقترح مشروع نص على منع الحكومة في الدخول بمفاوضات مع اي دولة اجنبية لمنح امتياز نفطي لأية دولة تتواجد جيوشها على الاراضي الايرانية وكان ذلك في كانون الثاني عام 1945 وهو نفس الشهر الذي تشكلت فيه حكومة ابراهيم حكيمي "حكومة التهدئة" لكن هذه الحكومة لم تسهم بتهدئة الاوضاع بل اججتها بعد استخدامها القمع الممنهج منهاجاً لها.

التخبط الاداري والحكومي وسوء الادارة المالية الذي عاشته ايران في السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية دفعت رئيس لجنة النفط في مجلس النواب الدكتور محمد مصدق للدفاع عن حقوق الايرانيين وثرواتهم والمطالبة بتأميم النفط الذي كان تحت وصاية شركة الانكلو- ايرانية اسماً وتحت سيطرة الانكليز فعلاً بموجب اتفاقية كاس – كلشائيان التي وقعت بين الحكومة الايرانية ونظيرتها الانكليزية في تموز عام 1949.

واعتباراً من اذار عام 1950 عمت ايران موجة من التظاهرات تأييداً لقرار مصدق ولجنة النفط وتحت الضغوط وافقت الحكومة البريطانية لطرح مقترح ينص على تقاسم الارباح لكن ذلك لم يكن ما يريده الشعب الايراني ومصدق وعارضته بريطانيا وايدها رئس الوزراء علي رازم آرا الذي دفع حياته ثمناً للمعرضة عندما أغتيل في 7 اذار عام 1951, وليصدر في اليوم التالي قرار التأميم وفي 28 نيسان اختير الدكتور مصدق زعيم الاقلية وصاحب مشروع صناعة النفط وتأميمه رئيساً للوزراء .

ما ان تولى الدكتور مصدق رئاسة الحكومة حتى اعلن عن منهاج حكومته الذي تضمن مادتين اساسيتين لتطوير البلاد وتحديثها الاولى: تنفيذ قانون صناعة النفط وتخصيص ايراداته لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ايران. والثانية: تعديل قانون الانتخابات لمجلس النواب والمجالس البلدية. ولدت قرارات الدكتور مصدق ازمة في العلاقات الايرانية- البريطانية دفعت الاخير لتضع العراقيل امام حكومته بغية اسقاطها ففي حزيران عام 1951 اوعزت الحكومة البريطانية لحوالي 2800 شخص من خبراء وموظفين عاملين في شركاتها النفطية في ايران بتقديم استقالتهم الجماعية لغرض احراج موقف الدكتور المصدق بسبب ايقاف العمل في كافة الدوائر والمؤسسات المرتبطة بمشروع صناعة النفط قبل ان تقدم بريطانيا شكوى ضد حكومة مصدق في محكمة العدل في لاهاي بتهمة ان مصدق وحكومته اخل بالمواثيق الدولية فردت حكومة مصدق بأغلاق القنصلية البريطانية في كانون الثاني عام 1952 بعد ان قطعت ايران علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا في تشرين الثاني في تلك الاثناء تدخلت قوى اخرى لحسم مسألة النزاع النفط في ايران وهي الولايات المتحدة الاميركية لصالح حليفتها بريطانيا وكان هذا التدخل سبباً في اسقاط الولايات المتحدة الاميركية حكومة مصدق وفق العلمية التي تعرف بعملية اجاكس التي نفذتها وكالة المخابرات المركزية بالتعاون مع القوات الايرانية المعارضة لحكومة مصدق الوطنية ولا سيما من اتباع الشاه محمد رضا بهلوي وكان ذلك عام 1953.

وفي مطلع الستينيات من القرن العشرين وجراء القرارات السياسية والاقتصادية لحكومة مصدق اصبح عرشه مهدد بالزوال لذا حاول محمد رضا شاه اعادة ما فقدته الملكية في ايران

من هيبة في عهد مصدق، فتجربة مصدق جعلت الشاه يشعر بالخوف دائماً، هذا الخوف الذي دفعه لإيجاد مرتكزات اساسية يقيم عليها نظام حكمه الذي تهاوى امام اول هزة ريح جابهته، فاراد تثبيت دعائم الحكم باتخاذ جملة اجراءات، احتل الاهتمام بالجيش أولها، و ايجاد مؤسسات تكون مهمتها حماية الشاه، وفرض دكتاتورية واسعة في جميع انحاء ايران حتى يرضخ الجميع له.

عمد الشاه، خلالها لإعادة تقوية نفوذه، فبدأ أولا بالإعلام بوصفه الوسيلة المثلى للدعاية لسياستها فأجبر الصحفيين على نشر اخبار وصور الشاه يومياً على الصفحة الأولى، والتأكيد دائما على أن الشاه لم يعد ملكاً بالوراثة، وانما جاء هذه المرة بترشيح من الشعب الذي هب لأسقاط مصدق، وتصرف الشاه، رغم ضعف شخصيته وكانه اقوى رجل في ايران، فكان يتحدث دائماً عن الضعف في المجتمعات الشرقية وكم هي بحاجة الى أن تحكم بيد من حديد، توسعت صلاحيات الشاه عما كانت عليه قبل الانقلاب، فأصبح صاحب الحق الوحيد بتعيين رئيس الوزراء واقالته وليس المجلس، وان رئيس الوزراء اصبح مسؤولا اساسه، يتخذ القرارات التي يوافق عليها الشاه، وكذلك اصبحت الانتخابات لا تأتي الا بالأشخاص الذين يرشحهم الشاه عن طريق التلاعب والتزوير، وبذلك فقد البرلمان أي سلطة له، واصبح مجرد أداة تنفذ ارادة الشاه، مع كل ذلك حاول الشاه أن يصبغ سياسته بصبغة الديمقراطية، ففي الوقت الذي منعت فيه الأحزاب السياسية من ممارسة انشطتها السياسية والحزبية، عمد الشاه الى تشكيل حزبين أحدهما موالي للحكومة وهو (حزب مليون)، والأخر معارض وهو (حزب الشعب)، لم يكن لهذين الحزبين أي دور يذكر على الساحة الايرانية لان تأسيسهما جاء لأغراض تخدم الشاه شخصيا.

كذلك انشأ الشاه عام ١٩٥٨ مؤسسة بهلوي على أساس أنها منظمة انسانية، نقلت اليها كل أملاك التاج باستثناء الأراضي الزراعية، وأصبحت هذه المنظمة، بنشاطها الكبير في كل فروع الاقتصاد الإيراني، اخطر واقوى مؤسسة اقتصادية في ايران بعد شركة النفط، وكانت تجني ارباحا طائلة لا يعرف بها سوى الشاه والمقربين منه، وقد وجهت المؤسسة استثماراتها نحو النشاطات ذات الربح السريع مثل الصيرفة، التأمين، والمعامل والفنادق، ومساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وكانت في بعض الأوقات تلعب دورا موازيا للدولة ولغرض مكافحة الفساد والرشوة المستشرية في البلد، عمد الشاه الى اصدار قانون يحظر على كبار موظفي الدولة والبرلمان وأعضاء الحكومة وعائلاتهم من المشاركة بالصفقات الحكومية، كذلك تم اصدار قرار اخر عرف بقرار (من اين لك هذا) الذي كان يتعين بموجبه على جميع العاملين في وظائف الدولة تقديم تقارير عن مدخولاتهم وأملاكهم .

ولتعديل قانون الانتخابات اصدر الشاه في 8 تشرين الاول عام 1961م، لائحة انتخابات المجالس المحلية والتي ضمت حق النساء بالانتخابات والترشيح لاول مرة في تاريخ ايران، والغاء شرط الاسلام بين المرشحين وجواز القسم على اي كتاب سماوي غير القرأن الكريم فهب رجال الدين وفي طليعتهم الامام الخميني واعلنوا وقوفهم ورفضهم القوي لهذه اللائحة فاثر هذا الموقف في الحكومة بالغ الاثر مما دفعها لتعليق قانون المجالس المحلية، ولغرض تعزيز سلطته واستيعاب المعارضة الواسعة؛ وما كان عليه الا القيام ببرنامج اصلاحي شامل لتغيير بنية الاقتصاد الايراني، فأطلق الشاه برنامجه الاصلاحي الذي عرف بالثورة البيضاء (انقلاب سفيد) ثورة الشاه والشعب وكان ابرز أبرز اجراءات الشاه في هذه الثورة هو اصداره (**قانون الإصلاح**

الزراعي) في التاسع من كانون الثاني عام ١٩٦٢ وجاء اصدار هذا القانون نتيجة عوامل داخلية فقد تفاقمت الاوضاع الاقتصادية في الريف الايراني والذي يشكل سكانه في حينها 76% من الشعب الايراني وهم من الفلاحين ويتحكم الاقطاع به بعد ان هيمن على غالبية الاراضي الزراعية . أما العامل الخارجي تمثل بمطلب الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، والتي طالبت بضرورة تنفيذ اجراء الاصلاحات، نتيجة تردي الاوضاع الاقتصادية وربما تستغل من قبل الاتحاد السوفيتي المجاور الى ايران لديه نفوذ بعد توسع قاعدة مؤيديه من القوى اليسارية، ويشكل ذلك خطراً على المصالح الغربية في ايران ومنطقة الخليج العربي، اذا تمكنوا من تغيير نظام الشاه . لذلك اشترطت الادارة الامريكية قيام البرنامج الاصلاحي مقابل ما تقدمه من المساعدات الى الشاه ونظامه، وكان تنفيذ البرنامج اصلاحي يهدف الى تغير العلاقات الانتاجية في الريف والعمل على استحداث خطط لتغير احوال غالبية الشعب الايراني من الفلاحين. وذكر محمد رضا شاه في حديث له عن مبادئ الثورة البيضاء في التاسع من كانون الثاني عام 1963 قائلاً: "ابتعدت مبادئ الثورة البيضاء عن كل ما من شأنه ان يمس بالعقائد والأفكار والحريات الشخصية والاجتماعية للشعب، بل على العكس فان تحركاتنا الجديدة قامت على اساس احترام المعتقدات الدينية والروحية والحقوق الفردية وتحقيق التعاون والتنسيق بين مختلف الطبقات الداخلية في عملية التنمية الاقتصاد الديمقراطي. ويبدو ان الهدف الاساسي للإصلاحات هو تحقيق النفوذ الشامل للشاه وحليفته الولايات المتحدة في ايران وتمكنها من المباشر لخبراءها للحضور في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية وفي مختلف المواقع الحساسة في النظام الملكي الايراني.

تقرر بموجبه تحديد الملكية بقرية واحدة بأجزائها الستة، ومنح الملاكين حق اختيار قرية واحدة أو ستة أجزاء من قرى مختلفة، وتم استثناء الغابات ومزارع النخيل والشاي، على أن يعوض الاقطاعي من قبل الدولة خلال مدة خمسة عشر عاما على اساس الضرائب التي كان يدفعها للدولة، بينما يقوم الفلاحون الذين يحصلون على الأرض بدفع اثمانها زائدة عشرة بالمئة خلال خمسة عشر عاما، والفلاح الذي لا يتمكن من تسديد القسط خلال ثلاث سنوات تسترد منه الأرض، كذلك نص القانون على أن الأرض التي توزع اذا كانت مؤجرة قبل صدور القانون السابق في كانون الأول عام ١٩٥٩ فإنها تبقى على حالها مدة خمس سنوات من ذلك التاريخ، مما يعني بقاء أعداد كبيرة من الفلاحين تحت سطوة الملاكين، واكد القانون ضرورة انتماء الفلاحين الذين وزعت عليهم الأرض إلى الجمعيات التعاونية، وأن يؤلف مجلس يعرف بمنظمة الإصلاح الزراعي يقوم بإعداد البرامج الخاصة بالإصلاح الزراعية والاشراف على تنفيذ القانون .

بدأت الحكومة تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، بتوضيح هذا القانون للفلاحين على انه ضروري لإنقاذ ابناء الريف من وضعهم الاقتصادي السيء، وأنه عبارة عن خدمة ابناء الشعب الإيراني لن تشمل الإصلاح الزراعي فقط وانما أصبحت تضم بنودة اخرى هي :

أحتوى مشروع الثورة البيضاء ست مواد وهي :

1. الغاء نظام الاقطاع مع المصادقة على مشروع الاصلاح الزراعي على أساس اصلاح قانون الاصلاح الزراعي المصادق عليه في العاشر من كانون الثاني عام 1962م .

2. المصادقة على لائحة تأميم الغابات في كافة انحاء البلاد . وبيع اراضي الدولة الزراعية الى الشعب.
3. المصادقة على مشروع - المصادقة على مشروع مشاركة المال في ارباح المعامل الانتاجية والصناعية .عبر بيع مصانع الدولة الى القطاع الخاص واشراك العمال في الارباح بنسبة 20% من صافي ارباح الشركات الصناعية. كرصيد للاصلاح الزراعي .
4. تعديل قانون الانتخابات لإعطاء اللجان المشرفة على الانتخابات المحلية والبرلمانية حصانة اكبر، ولتوسيع المجال أمام الفلاحين والعمال للمشاركة فيها، وتوسع هذا القانون ليعطي للمرأة حق الانتخاب والتصويت والمشاركة في العمل السياسي.\
5. تكوين هيئات محو الأمية في المؤتمر الشعبي للجمعيات الفلاحية في طهران 9 كانون الثاني عام 1963.
6. مشروع تشكيل اللجان العلمية بهدف تنفيذ التعليمات العامة والالزامية .

فقد نشرت المبادئ اعلاه في الصحف الرسمية في 16 كانون الثاني 1963 وجرى الاستفتاء الشعبي العام عليها في 26 كانون الثاني 1963، واعلنت حكومة اسد الله علم ان نسبة التصويت لصالح البرنامج الاصلاحي بنسبة 99% ورحبت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي بهذه الخطوة وعدّت قيام الشاه بالاصلاحات بداية الى بناء المجتمع الايراني المتطور في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

ما ان تمت المصادقة على مبادئ الثورة البيضاء حتى وسّع الشاه محمد رضا بهلوي برنامجه الإصلاحي المتمثل بالثورة البيضاء ليدخل في مرحلة ثانية بدأت عام (1965-1964)، لتكمل ما جاء في المرحلة الأولى ذات (الست نقاط). فأضاف الشاه في هذه المرحلة ثلاث نقاط هي: تأسيس كتائب (هيئات) الصحة، لنشر الوعي الصحي في كافة إرجاء البلاد. وتأسيس كتائب (هيئات) الأعمار للإسهام في تطوير ودفع الحركة الإنشائية خاصة في الأرياف. وكذلك تأسيس دور العدل (المحاكم) في الأرياف، للفصل في الخلافات والنزاعات بين الفلاحين وسكان الأرياف.

بعد النجاح الذي حققته المرحلة الاولى من قانون الإصلاح الزراعي الذي كان أهم قوانين الثورة البيضاء . قرر الشاه والحكومة الموالية له البدء بالتخطيط للمرحلة الثانية منه التي استهدفت تغير واقع الريف الايراني الاقتصادي فكان تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي، هو لوضع اسس وانماط جيدة للإنتاج الزراعي من الانتاج السلعي للاستهلاك الذاتي الى نمط المحاصيل التجارية والعمل على تطور الريف الايراني باعتماد اساليب الزراعة بالطرائق الحديثة، واراد الشاه ايضاً من وراء برنامجه الاصلاحي الحد من نفوذ الاقطاعيين ورؤساء القبائل والعشائر على الفلاحين وربط ولاء الفلاح الايراني بالسلطة المركزية .

وبناء على ما تقدم اعلنت اسس المرحلة الثانية بواسطة مراسيم وتنظيمات ملكية صدرت في تشرين الاول 1964، ونفذت في أوائل عام 1965. وجاءت الاسس لتشمل أراضي الإقطاعيين الذين لم تشملهم المرحلة الأولى. إلا إنه كان قليل التأثير على ملاك الأراضي، إذ خيروا بين التخلي عن أراضيهم لفلاحيها، أو تحسين شروط عقود المزارعة على وفق خيارات

خمسة، وهي : تأجير الأرض للفلاحين وفق شروط معدلة، وبيع الأرض للفلاحين بسعر مناسب. تقسيم الأرض مع الفلاح حسب نسب توزيع المحصول السائدة. وتشكيل شركات مساهمة مع الفلاحين. وكذلك شراء أراضي الفلاحين إذا رغبوا ببيعها.

لم يأت إصدار قانون الإصلاح الزراعي في مرحلته الثانية ملائما للفلاحين، خصوصاً قانون الإستئجار، الذي قاومه الفلاحون بين مدة واخرى. فضلاً عن هذا فإن بعض الفلاحين لم يحصلوا على أراضٍ في هذه المرحلة كما وعدوا سابقاً، الأمر الذي أدى الى إرتفاع الخلاف بين الفلاحين الذين حصلوا على أراضي في المرحلة الاولى، وبين الذين لم يحصلوا عليها في هذه المرحلة (الثانية). فضلاً عن تدهور أحوال الفلاحين عند تطبيق تعليمات المرحلة الثانية، ذلك لأن قانون الإستئجار عاد بالفائدة للمالكين وليس للفلاحين. وكذلك قانون تأسيس الشركات الزراعية التي دفعت بالمالكين الصغار الى بيع أسهمهم الى المالكين الكبار، وعمل بعض الفلاحين بالأجرة الزراعية اليومية، فأدى ذلك الى تمركز الملكية، وإدارة الشركات الزراعية من قبل موظفي الدولة المرسلين من طهران أو مراكز المدن. مع كل هذا كان أشد أضرار هذه السياسة هو إلغاء الحدود بين القرى الايرانية، التي كان بعض منها يتمتع بالإكتفاء الذاتي في الحياة والعمل الاجتماعي.

أعلن في عام 1967 عن إكتمال المرحلة الثانية للثورة البيضاء، وأعلنت النسب والأرقام الرسمية لنتائج هذه المرحلة المتعلقة بالإصلاح الزراعي. إذ حصلت حوالي (210.000) عائلة على الأراضي، مقارنة مع (690.466) عائلة حصلت على الأراضي في المرحلة الأولى.

أعلن الشاه عن بدء المرحلة الثالثة للثورة البيضاء، وذلك في السادس من تشرين الاول 1967. وقد تضمنت ثلاث نقاط أخرى هي: تأميم الموارد المائية، وبرنامج تطوير المناطق الحضرية والريفية، وكذلك الثورة الإدارية (التحديث واللامركزية).

أما المرحلة الثالثة في الإصلاح الزراعي فقد طبقت في عام 1968، وجاءت على أثر إعتراض الفلاحين على قانون الأستئجار، وقد أستهدفت هذه المرحلة إستبدال قانون الإيجار بالملكية للفلاحين. وقد صرّح بعض المسؤولين الايرانيين بأن نهاية هذه المرحلة ستكون في آذار عام 1972، وعندها: "لايبقى ايراني بدون أرض زراعية". إلا إنه واجهتهم مشاكل أعاقت مسيرة هذه المرحلة. فجاءت النتائج بأن عدد الأسر التي أستفادت من توزيع الأراضي في هذه المرحلة، بلغت حوالي (738.119) من أصل (1.300.000) عائلة فلاحية بحاجة الى أراضٍ زراعية.

بلغ مجموع العوائل التي إستفادت من الإصلاح الزراعي بمراحله الثلاث حوالي (1.638.000) عائلة فقط. فضلاً عن هذا فإن الإصلاح الزراعي لم يجدِ نفعاً حتى في آثاره البعيدة المدى وذلك لأسباب عديدة، منها صغر حجم الأرض التي حصل عليها بعض الفلاحين التي لم تزد عن (خمس هكتارات)، علاوة على هذا فإن أغلب هذه الأراضي كانت غير صالحة للزراعة. مما أدى الى إنخفاض الإنتاج الزراعي. وفي محاولة من الدولة لتلافي مشاكل صغر حجم الارض والملكية الفردية، بدعوة الفلاحين للمشاركة في المؤسسات الزراعية الذي أصدر عام 1967، مقابل حصة معينة حسب مساحة الأرض المقدمة، وتحديد أجورهم أيضاً حسب الأرض والعمل.

إلا إن هذه المؤسسات قد إستخدمت المكننة مما قلل من فرص عمل الفلاحين فيها. فأدت بالنتيجة الى زيادة عدد العاطلين عن العمل الزراعي.

تزامن العمل بمبادئ الثورة البيضاء مع بداية تنفيذ الخطة الاقتصادية الخمسية الثالثة 1963- 1967، وقد اعتمدت التخطيط المبرمج واتخذت اهدافها اكثر شمولية من الخطط السابقة، وتضمنت احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة من الوسائل المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي . وخططت الجهات التنفيذية للخطة اعلاه بلوغ نمو بنسبة 6% في الدخل القومي وبلغت التخصيصات المالية مبدئياً قرابة (190) مليار ريـال تقريباً عام 1963، وارتفع المبلغ بعد سنتين من تنفيذ الخطة الى نحو (230) مليار ريـال، بزيادة بنسبة 21% وقد انفق فعلياً نهاية تنفيذ الخطة الثالثة نحو (204) مليار ريـال عام 1967.

فكانت بذلك الثورة خيراً على كبار الإقطاعيين الذين استثمروا ما حصلوا عليه من أموال في المشاريع الصناعية والتجارية، فنشأت في ايران طبقة من رجال الأعمال والتجار حلت محل الطبقة القديمة من ملاك الاراضي، وادى الى تحويل المدن الايرانية وفي مقدمتها طهران إلى مناطق (جذب بشري) إذ وفد إليها مئات الالوف من أبناء الاقاليم والعمال الزراعيين والقرويين العاطلين، وبدا واضحا أن هدف التنمية هو خلق قطاع صناعي لصالح الاثرياء والاستثمارات الغربية، الأمر الذي يصب في المدن ويؤدي إلى تفريغ الريف، وقد بلغ الذين نزحوا من الريف إلى المقر في المدة 1963-1967حوالي ثلاثة ملايين نازح، وسكن طهران ثلاثة ارباع المليون، تمركزوا حول العاصمة في (44) حياً سكنياً فقيراً .

ورغم ذلك لم تحصل طبقة الفلاحين على اي نصيب من عملية التنمية الاقتصادية، فقد كانت تعيش تحت الحد الأدنى من الفقر، وبعد مضي عشر سنوات من إصلاحات الشاه الزراعية كان ما يقرب من 80% من أفراد الريف الإيراني يحصلون على ما يقرب من ٢٠٠ دولار فقط في العام وحوالي نصف سكان الريف لا يزيد دخل الواحد منهم عن ٧٠ دولار في السنة .

لم يقتصر الأمر على النواحي السياسية والاقتصادية، بل امتدت يد محمد رضا بهلوي الى النواحي الأخرى كالتعليم، فقد تبني الشاه برنامج تحديثية شمل التعليم، لذلك ازدادت اعداد المتعلمين، وتوفرت فرص العمل خريجي الجامعات والثانويات، فارتفعت نسبة موظفي الدولة من حملة الشهادات الثانوية بين عامي 1956و ١٩٦٢ من 18% الى 21%، ولكن رغم هذا الأجراء الا أن التعليم كان ضعيفاً في ايران، فلم يحصل على مكرمة الشاه هذه سوى اعداد قليلة، وبقي الأخرون محرومون من التعليم.